الأمم المتحدة

E/CN.9/2011/NGO/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 January 2011
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة الرابعة والأربعون

١١-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية

بيان مقدم من الطائفة البهائية الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.9/2011/1.

230211 230211 11-21769X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان*

صحة المرأة وما لها من حقوق الإنسان

قضية التنمية الشاملة والمستدامة

١ - إن تركيز هذه الدورة للجنة السكان والتنمية على الخصوبة والصحة الجنسانية والتنمية جاء في وقته. وفي الوقت الذي كانت هناك فيه عدة أنشطة فعالة تتناول قضايا مفردة، مثل حالات إصابة النساء بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووفيات الأمومة، والحقوق الإنجابية، فإن نهج معالجة القضايا المفردة لم يعزز الإرادة المجتمعية والسياسية لتناول صحة المرأة، و لم يهيئ الظروف التي يمكن للمرأة فيها اتخاذ قرارات بشأن الإنجاب وتولّي نمائها. إننا، بمشاركتنا هذه في اللجنة، نهدف إلى التطرق إلى ضرورة الانتقال إلى نهج أشمل لمعالجة الصحة الإنجابية للمرأة وما لها من حقوق الإنسان. ونحن في توجهنا هذا نسترشد بفهمنا أن الغاية لا تتمثل فقط في تمكين المرأة من المشاركة التامة في شؤون المجتمع في إطار النظام الاجتماعي الراهن، بل يجب أيضا تمكين المرأة من العمل، جنبا إلى جنب الرجل، على إيجاد نظام اجتماعي جديد يتسم بالعدل والسلام والازدهار الجمعي.

٢ - إن العنف ضد المرأة، عند النظر إليه في سياقه الأوسع، هو من أمراض مجتمع عليل. فالأفراد والجماعات يتصارعون على مصالح ذاتية ضيقة؛ ويشيع انعدام الأمن والعنف. إن المؤسسات والهياكل والخطط الاجتماعية، في معظمها، لم تنشأ بالشكل الذي يخدم الصالح العام بفعالية، وعندما يحاول الناس العمل في إطار هذه النظم لخدمة الصالح العام يصطدمون غالبا بعوائق عامة أو تحديات سياسية سافرة. وما هو مطلوب هو تساؤل متعمق بشأن الافتراضات التي تقوم عليها النظم الاجتماعية ووجهات النظر العالمية التي تسمح بهذه الظروف وتديمها. وبغير ذلك فإن إصلاح أحوال البشرية والنهوض بالحضارة في بعديها الروحي والمادي سيستمران في عدم الاستفادة من أفضل جهود البشر.

٣ - إن النظام الاجتماعي العادل والمنصف يمكن أن يتسم بأخلاقيات المعاملة بالمثل - أي بفهم أن مصالح الفرد والمجتمع الأوسع مرتبطة بلا انفصام. ويقدم جسم الإنسان حالة مشابهة ذات صلة. ففي داخل هذا الجهاز تتعاون ملايين الخلايا لكي تسير حياة الإنسان؛ ويجمع بينها اختلاف الشكل والوظيفة في عملية أخذ وعطاء تمتد طول العمر. وعلى غرار أعضاء جسم الإنسان، تعدّ المجتمعات البشرية كيانات يعتمد بعضها على بعض؛ وغالبا ما تواكب التمييز ضد المرأة والطفل علل اجتماعية أخرى، ويمكن لهذا التمييز أن يكون مؤشرا على اضمحلال واسع للمجتمع.

* يصدر دون تحرير رسمي.

٤ - وتتبدّى المشاكل الاجتماعية عادة في شكل قضايا تتعلق بالصحة، مثل العنف العائلي، أو ناسور الولادة، أو سوء التغذية. ومن هنا فإن الرعاية الصحية يمكن أن تكون مدخلا مهما إلى تناول رفاهة المجتمع المادية والروحية. إن التحاور مع النساء وأسرهن يتيح لمقدمي الرعاية الصحية فرصة الفهم الأفضل للمشاكل الهيكلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو القانونية التي تصادفها الأسر، ويمكنهم البدء في التفكير في وسيلة لتقديم خدماتهم تمكّن النساء وأسرهن من تولي نمائهن بأنفسهن.

٥ - إن الدور الإنجابي للمرأة يعرّضها لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والانتهاك الجنسي، والوفاة والاعتلال المتصلين بالحمل والولادة.

٦ - والإحصاءات التالية تلقي الضوء على الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها النساء والفتيات:

- خمسون في المائة من حالات الحمل في العالم غير مرغوب فيها؛ وتتعرض المرأة لخطر بالغ نتيجة الافتقار إلى التمكين الذاتي وبسبب التمييز الجنسي المنظم. إن الحمل، وبخاصة عندما يكون غير مرغوب فيه أو يحدث في سنوات المراهقة، يعرّض الفتيات والشابات لخطر المزيد من العزلة الاقتصادية، ويحدّ من حصولهن على التعليم، ويخلق دائرة من التبعية.
- تتعرض امرأة من كل ثلاث للاعتداء في حياتها. وما زال وباء الاسترقاق الجنسي والاتجار بالبشر موجودا على نطاق العالم، وتتولد عنه آثار مدمرة على الضحايا وأسرهم.
- أكثر من ٢٠ مليون امرأة مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يعرّض للخطر الشديد أطفالهن المولودين والذين سيولدون.
- تقدّر منظمة الصحة العالمية أن ٠٠٠ ٥٥٠ امرأة يَمُتن عند الولادة كل عام - بواقع حالة وفاة أمومة كل دقيقة. وفي البلدان غير الصناعية تعاني النساء عواقب شديدة أثناء الولادة بما يزيد عشر مرات على ما تعانيه النساء في البلدان الصناعية.

٧ - إن الخصوبة والصحة الإنجابية، بما لهما من آثار على التنمية، هما جزء من لغز واسع. فآثارهما المتشعبة والمتسارعة، الناجمة عن إنكار حقوق الفتيات والنساء، يمكن أن تكون لها عواقب أليمة. وعلى المجتمع الدولي والمجتمعات على الصعيدين المحلي والوطني التطرق الآن إلى الظروف الأوسع التي تسمح بإنكار هذه الحقوق. ولا تقتصر المسألة على تغيير المواقف،

بل تتعلق أيضا بتغيير الهياكل – الهياكل القائمة على صعيد القوانين والأنظمة والسياسات، والتي هي أيضا اجتماعية وثقافية وذهنية.

٨ – ولا مفر أخيرا من التعامل مع حقوق المرأة بطريقة تعترف بما للمرأة من دور كامل في المجتمع، وتعزز من إحساسها بقيمتها. وكذلك نبل الطباع المتأصل لدى كل امرأة ورجل وطفل. وقد بدأت وكالات ومؤسسات عديدة منخرطة في هذا العمل تسلّم بأن جهودها يمكن أن تصبح غير فعّالة وغير دائمة إذا لم تستند إلى نهج شامل إزاء حقوق المرأة. والمرأة المتعلمة أكثر احتمالا لاتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلق بالصحة. وقد اتضح أن بقاء الأم في المدرسة لفترة عام إلى ثلاثة أعوام يمكن أن يقلل من معدل وفيات الأطفال بنسبة ١٥ في المائة. والمرأة المدعومة اقتصاديا ستكون أقدر على تفادي الاتجار والاسترقاق الجنسيين. والمرأة السليمة صحيا تستطيع الاستفادة من الفرص التعليمية والاقتصادية، والإسهام بشكل أوفى في تحسين حالة المجتمع.

٩ – والأطفال المولودون في هذه البيئات هم أيضا الرابحون. فالأم المتعلمة والصحيحة البدن يقل معها خطر الانغماس في الجرائم الجنسية وغيرها من جرائم الشباب والمراهقين. ولما كانت المرأة هي المعلم الأول لأطفالها، فإن صغار الأولاد يزداد احتمال استفادتهم من مزايا الإلمام بالقراءة والكتابة، والفرص الاقتصادية، وكذلك الصحة الجيدة. وستتعزز هذه الدورة لتصل إلى نقطة حاسمة لا يسمح المجتمع عندها أبدا بتعرض فتياته ونسائه للظلم.

١٠ – وهناك بالطبع تحديات أخرى عديدة، ومع ذلك فإننا نأمل أن تؤدي زيادة الوعي بالصلات بين صحة المرأة ونمائها ونماء أسرتها ومجتمعها إلى الإسهام في مناقشات اللجنة، وإلى المساعدة في ربط المناقشات بالهدف الأوسع المتمثل في بناء نظام اجتماعي تحكمه مبادئ العدل والإنصاف.